الفصل الخامس

المنهج وثقافتنا القومية

يتطرق هذا الفصل لدراسة الموضوعات التالية:

- العلم والثقافة.
- المقصود بالثقافة.
- الغزو الثقافى وهويتنا الثقافية.
- أدوار الثقافة.
- الثقافة والمثقفون فى مصر.
- علاقة الثقافة بالتربية.

تمهيد:

لقد امتهنت كرامة كلمة «الثقافة»، وانتهكت حرمتها. وقد يندهش القارئ من هذه البداية التراجيدية لهذا الفصل، ولكن ذلك يعود إلى الغثيان الذى أصاب الكاتب لأن كل من هب ودب يكتب الآن عن الثقافة، ويحلل معناها ومغزاها ودلالاتها، ويربطها بكل شىء وبأى شىء، وكأن الثقافة أصبحت مطية لكل من لا يجد له موضوعًا آخرًا يكتب فيه.

وهنا قد يقول قائل:

هل يريد الكاتب الحجر على آراء الآخرين، وهل يريد منع الناس من الكتابة؟

يرد الكاتب، ويقول:

يجب أن يكون للثقافة رجالها وفرسانها الذين يتعرضون لها بالدراسة والتحليل والنقد، وبالتالى لا يجب للمدعين أو أنصاف المثقفين الكتابة فى هذا الموضوع الخطير والمهم، لأن كتاباتهم قد تحدث بلبلة وتطرح علامات استفهام بين عامة الشعب من جهة، وقد تثير تهكم وعلامات تعجب بين المثقفين من جهة أخرى.

لذا، يعتمد الكاتب فى هذا الفصل على آراء الثقاة من أصحاب القلم والفكر، ومن المتخصصين فى المجال ذاته، وعلى خبرته الشخصية التى أفرزت عديدًا من الكتب والمراجع للمكتبة العربية.

العلم والثقافة:

إن العلم باعتباره الوسيلة التى تساعد الإنسان على البحث فى أسرار الطبيعة ومعرفة مكنوناتها الغامضة، «يظل هو الحرفة العقلية التى تميز الإنسان بما يملكه من قدرة على الاستقصاء والتأمل وطرح الفرضيات وإجراء التجارب. هذه القدرة

هى التى مكنت الجنس البشرى، فى مليونين من السنين فحسب، من الشروع فى السيادة على سائر مخلوقات الأرض. ومن زاوية رؤية معينة، نستطيع أن نقول أن رجل العلم المتميز هو الذى يستطيع أن يكون أستاذًا فى طرح الأسئلة المهمة، وإثارتها حتى ولو ظلت هذه الأسئلة بغير إجابة، وهذا الاستقصاء الذى لايتوقف، فى بيئة طبيعية غير مواتية لوجود الإنسان، هى التى رفعت الإنسان من مجرد كونة قطعة تكميلية فى الغلاف الحيوى للأرض، إلى عامل أساسى وقوة فاعلة فى تشكيل مستقبل هذا الجزء من الكون. والحق أنه يتحتم علينا أن نستمر فى تقوية الحافز الكامن فى داخلنا للوصول إلى مزيد من المعرفة»[1].

ويظهر النص السابق أن سبيلنا السابق لمحاولة اللحاق بركب الحضارة المقبلة، ليس له غير طريق واحد، وهو جعل العلم مكونًا رئيسيًا من مكونات ثقافتنا.

ولكن هناك وجهة نظر تتباين تمامًا عن وجهة النظر السابقة، فقد جاء فى مقدمة أحد النصوص الصادرة من أحد مؤتمرات اليونسكو:

«لما يزيد عن قرن من الزمان نما قطاع النشاط العلمى ضمن الحيز الثقافى المحيط إلى الحد الذى يبدو معه بأنه قد أخذ يحل محل الثقافة برمتها. البعض يعتقد بأن هذا مجرد وهم بالنظر لمعدل نموه العالى... ويرى آخرون بأن الانتصار الحديث للعلم يخوله على الأقل التحكم فى الثقافة بأجمعها... فبينما يرى الفريق الثالث بأن شبح الخطر الثقافى يلوح عن بعد فى الأفق وذلك لخشيته من أن يصبح الإنسان والمجتمع موضوعًا لإطلاق اليد إذا ما وقعا تحت نفوذ العلم»[2].

ويظهر النص السابق أن أبعاد المسعى العلمى آخذة بالتغير. وهذا يغير من «العقلانية العلمية Scientific Rationality»، ويغير بالتالى العلاقات بين العلم والثقافة إلى الدرجة التى يبدو فيها العلم وكأنه يشكل تهديدًا مباشرًا للثقافة.

إن العلم كعلم متمثلا فى النظريات والقوانين البحتة لن يكون ثقافة بالمعنى الشامل لها ولن يحل محلها، وإنما هو أحد جوانب الثقافة. ولكن استخدامات العلم وتطبيقاته يمكن أن تكون ثقافة فى معنى أوسع وأشمل عن نظيرتها للعلم كعلم، وإن كانت تلك الاستخدامات لا تمثل جميع جوانب الثقافة. والدليل على

ماسبق، أننا نشهد اليوم مولد عقلانية علمية جديدة ترى أن الوقت يبدو مناسبًا لإعادة إثارة المناظرة بشأن «العلم ـ الثقافة»، فى ضوء الوقائع والمفاهيم الجديدة للعلم المعاصر[٣].

المقصود بالثقافة

بادئ ذى بدء، ينبغى الإشارة إلى أن هناك نمطًا عامًا للتغيير طرأ على لفظة «ثقافة»، ويمكن استخدام هذا النمط كخارطة يمكن الاسترشاد بها فى معرفة التغيرات العريضة فى الحياة الفكرية، وفى اللغة أيضًا. وفى محاولة من «وليامز» فى كتابه (الثقافة والمجتمع ١٧٨٠-١٩٥٠) اكتشاف أن فكرة الثقافة، واللفظة ذاتها فى استعمالاتها الحديثة العامة، برزتا فى التفكير الإنجليزى فى الفترة التى نصفها عادة بالثورة الصناعية، أوضح التغير الذى حدث لمدلول ومفهوم الثقافة. وفى هذا الصدد يقول «وليامز»:

كان معنى الثقافة يدل أساسًا على «اتجاه النمو الطبيعى» ثم أصبح معناها «عملية تدريب إنسانى». غير أن هذا الاستخدام الأخير، الذى كان يعنى تهذيب شىء ما فى العادة، تغير إلى أن أصبحت لفظة (ثقافة) تعنى شيئًا مستقلا فى حد ذاته، وذلك فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وأصبح معناها أولا «حالة أو عادة عقلية عامة» ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة الكمال الإنسانى. وغدت تعنى ثانيًا «الحالة العامة للتطور الفكرى فى مجتمع بأسره». والمعنى الثالث هو «الكيان العام للفنون»، وفى أواخر القرن التاسع عشر أصبحت تعنى معنى رابعًا هو «طريقة شاملة للحياة: مادية، وعقلية، وروحية»[٤].

ولقد تطور معنى «الثقافة» فأصبحت بأوسع معانيها «البيئة المصطنعة بأكملها، التى يخلفها الإنسان بتأثير عمله فى العالم الخارجى، فتشمل الأدوات والآلات والأعمال المسماة بالفن. كما تشمل أدوات الفكر، والكلمات، والمفاهيم، والتقنيات العقلية، والحساب، والمهارات».

فى ضوء ما تقدم، الثقافة هى كل ما ترسب فى ذاكرة الفرد (الثقافة الفردية)، أو فى الذاكرة المشتركة لأفراد المجتمع (كما يتجلى فى المكتبات والمتاحف والمعاهد والأكاديميات)، وذلك نتيجة لآثار الخبرات والتجارب السابقة[٥].

وهناك من يرى «أن الثقافة جزء لا يتجزأ من الحياة سواء أكانت على صعيد الوعى أم على صعيد اللاشعور، وسواء أكانت فردية أم جماعية. وهى تمثل الخلاصة الحية لمنجزات الماضى والحاضر، التى ترتب عليها عبر القرون نظام من القيم والتقاليد والأذواق تتحدد به عبقرية الشعب المعنى. وهى لابد إذًا أن تطبع بطابعها جهود البشر الاقتصادية. وأن تحدد أسباب القوة والضعف فى عملية الإنتاج فى أى مجتمع»[٦].

والسؤال: ما أصل كلمة الثقافة ؟

لقد كتب (لويس عوض) مقالين، **أولهما** عنوانه: «مذكرات فى السياسة والثقافة»، **وثانيهما** عنوانه: «اليونسكو وتثقيف العالم»، وقد نشرا فى جريدة الأهرام فى ١٢/٣/١٩٨٨، ٩/٤/١٩٨٨ على التوالى. وفى هذين المقالين، يفجر عديدًا من القضايا الجوهرية، لعل أهمها:

١- توجد أكثر من مدرسة من مدارس الثقافة، ولكل منها نظرته الخاصة لمفهوم كلمة الثقافة ودلالاتها.

٢- اهتمام الأمم المتحدة بالثقافة يعد اتجاهًا جديدًا بالنسبة للأمور والمصالح التى توليها اهتمامها الخاص.

٣- وافقت الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ على قرارات تهدف تحقيق غايات أربع هى:

* مراعاة البعد الثقافى للتنمية.
* تأكيد الذاتيات الثقافية.
* زيادة المشاركة فى الحياة الثقافية.
* النهوض بالتعاون الثقافى الدولى.

ورغم أن هذه تمثل الإستراتيجية التى رسمها اليونسكو - آنذاك - للسنوات العشر القادمة، فإننا نستقرأ من العبارة **الثانية** فى (٣) الآتى:

* إن عبارة «تأكيد الذاتيات الثقافية» تحمل بين طياتها معنى المباهاة والتشامخ

المفتعل، لأن كل شعب يتصور أن تراثه وهويته الثقافية هما أعظم تراث وهوية. وعليه، فإن الاستعمار القديم والجديد على السواء يكون له الحق عندما يتحدث عن المراتب والدرجات فى الرقى الفطرى والانحطاط الفطرى فى تصنيف البشر، وعندما يجعل بين حضارات الشعوب حوائل منيعة تحول دون اجتياز الغرباء لها واستيعابهم لمقوماتها.

* إن «تأكيد الذاتيات الثقافية» قد يكون الفخ الذى ينصبه الاستعمار للدول النامية، على أساس أن هذا التأكيد يحرم هذه الدول من الانفتاح على حضارات العالم المتقدم، ويجعلها تتمسك بنعرات قومية محدودة القيمة أو عديمة الأثر، فتنعدم عندها مقاييس الرقى والتقدم.

* قد يرى البعض أن «تأكيد الذاتيات الثقافية» هو السبيل لحماية التراث والثقافة المحلية والقومية من الهجمات الشرسة للغزو الثقافى الخارجى. وهذه نظرة ضيقة، لأن اعترافنا بذلك إنما إقرار لمبادئ الاستعمار: «حضارة الرجل الأبيض للرجل الأبيض»، أو «ما هو دسم لرجل هو سم لرجل آخر». وعليه، من الأفضل أن تحل كلمة «احترام» محل كلمة «تأكيد» فى العبارة السابقة.

* إن «تأكيد الذاتيات الثقافية» ليس أحسن السبل لحماية الثقافة المحلية، فقد قرأ أجدادنا تراث اليونان وترجموه لكى يكتسبوا علومًا ومعارف ومناهج تفكير لم يكونوا يعرفونها وكانت حاجتهم إليها شديدة، ثم أدمجوا ما قرأوه باقتدار فى كيان ثقافتنا.

الغزو الثقافى وهويتنا الثقافية:

لقد أوضح الحديث السابق أن عبارة «احترام الذاتيات الثقافية» أفضل بكثير من عبارة «تأكيد الذاتيات الثقافية»، وذلك للمغزى المهم الذى تتضمنه العبارة الأولى. فمن خلال العبارة الأولى، تكون نقطة البداية هى معرفة «التراث» معرفة موضوعية وجيدة، وتحليله ونقده بحرية تامة، وبذا يمكن تجاوز بعض جوانبه غير ذات الفائدة والنفع أو غير المناسبة لظروف العصر. أيضًا، من خلال

التحليل والنقد للتراث يمكن تأكيد بعض الجوانب المفيدة، والإبداع من خلالها. ويواكب ما تقدم، ليكمل نقطة البداية، معرفة ونقد وتحليل تراث الآخرين، وبخاصة المعاصر لنا، والتعامل مع تراث الآخرين بحرية كاملة من حيث القبول أو الرفض، سواء أكان هذا القبول أو الرفض جزئيًا أم كاملاً.

ولكن هناك من يصرخ فى وجوهنا إذا ما حاولنا «هضم» ثقافات الآخرين، واستخدامها فى التعليم والإعلام والتفكير، ويتهمنا بمحاولة نقل ثقافة الآخرين عن قصد وعمد لتدمير هويتنا الثقافية.

وبمعنى آخر، سوف نجد من يكيل لنا الاتهامات إذا حاولنا ترجمة تراث الآخرين لإدماجه وإدماج نقده والجدل معه فى صلب ثقافتنا، ويعتبرون ذلك محاولة خارجية لغزو ثقافتنا، وتدمير تراثنا وهويتنا الثقافية.

والسؤال: هل الإنفتاح على الآخرين له دور رئيس ومباشر فى غزو ثقافتنا؟

الحقيقة، دون الانفتاح على الآخرين لن نتقدم ونتطور، وذلك أقصى أمنية يسعى الاستعمار الجديد فى صوره المتباينة إلى تحقيقها، بحجة تأكيد الهوية الثقافية لكل بلد من البلاد. ولكن القضية الأساسية تتمثل فى صور هذا الانفتاح. ففى مصر، خلال الثمانينيات، كانت تجربة الانفتاح الاقتصادى خطيرة ومؤلمة، لأنها جعلت منا مجتمعًا إستهلاكيًا، غير منتج. فإذا كان ذلك حال الإقتصاد، فما بالك بالإنفتاح الثقافى خلال الثمانينيات، حيث اهتزت القيم، وانهارت المبادئ، وأصبحت الماديات هى التى تحكم العلاقة بين الأفراد بعضهم البعض. إن تجربة الانفتاح غير العاقل، أو قل غير المدروس، مازلنا نعانى منها فى مصر، وبخاصة الشرفاء الذين لم يركبوا موجة الانفتاح.

إذًا، فالأمور بالكامل فى أيدينا نحن، وليست فى أيدى الآخرين، فإذا كانت نظرتنا للأمور نظرة عاقلة موضوعية، استفدنا من الاحتكاك بتجارب الآخرين، وعمقنا خبرتنا وأثريناها. أما إذا كانت نظرتنا للأمورر ضيقة محدودة، أو شبقية غريزية غير مسئولة، أفلت الزمام من أيدينا، وضاعت تجاربنا، وأصبحنا عبيدًا لقديمنا، نمجده ونتغزل فيه، أو نكون أسرى خبرات الآخرين، ومتأثرين بفكرهم.

وجدير بالذكر، أنه ينبغى أن نفرق بين التأثر بفكر الآخرين، والتأثر بعملهم، فإذا كان لنا أن نرفض بشدة فكرة الغزو الثقافى، فعلينا أن نطلب بشدة العلم والتكنولوجيا وندعو لهما، لأنهما لا وطن لهما، فهما شركة وتراث بين الأمم كلها على مر القرون، وثمارها تجعل الحياة أكثر احتمالا ورفاهية.

والآن: ماذا يعنى الغزو الثقافى؟

يسعى الغزو المعنوى للمعانى والأفكار المتضمنة فى ثقافة خارجية للمعانى والأفكار الأصلية فى أمة من الأمم، لزحزحتها عن مكانتها فى بلدها والإحلال محلها. وقد تستعد الثقافة الوافدة بالأسلحة فى تلويث أفكار أمة أو التهوين من مبادئها وتقاليدها الأصيلة، لتتقبل بسهولة الأفكار والمعانى للثقافة الوافدة عليها، وتذوب فيها. وقد يكون هذا العمل من فعل الاستعمار الذى لا يكتفى بالسيطرة العسكرية أو الهيمنة المادية، بل يعمل على تحويل أفكار الدول التى يحتلها إلى أفكاره، ويجعل نظرته ونظرتهم للحياة متطابقة، فتصير هذه الدول امتدادًا للاستعمار. لأنها تتبنى أفكاره ومبادئه وقيمه، حتى إن تخلصت منه من الناحية الشكلية.

إذا كنا قد قلنا إن الثقافات الوافدة قد يكون لها أسلحتها التى تستخدمها لتغزو أمة من الأمم معنويًا وفكريًا، فينبغى الإشارة إلى أن الغزو المعنوى للمعانى والأفكار قد يكون داخليًا دون تدخل أية ثقافات خارجية، كأن تجد أمة من الأمم نفسها مدحورة مهزومة من الداخل، فتعتقد أن خلاصها يتحقق إذا أخذت خبرات وتجارب الآخرين، فتتبنى ثقافة من الثقافات الخارجية، وتبشر بمعانيها وأفكارها، وتعمل جاهدة على نشر هذه المعانى والأفكار، وتسخر إعلامها لترسيخ هذه المعانى والأفكار الوافدة فى ضمير ووجدان وعقل شعبها.

وبعد أن تعرضنا لمفهوم الغزو الثقافى، يكون من المفيد جدًا أن نطرح **السؤال** المهم التالى:

ما مدى تأثر هويتنا الثقافية بالحملات الشرسة التى تعرضنا لها لغزونا ثقافيًا؟

قبل الإجابة عن السؤال السابق، نقول أن هناك خلطًا فى أذهاننا بين حماية الثقافة من الغزو، وطلب العلم والتكنولوجيا، ويعود ذلك إلى أن مفهوم الثقافة عندنا لا يزال غامضًا، مما دفع المحدثون إلى استعمال لفظة الفكر بدلا من الثقافة؛ فالفكر هو كل ما يخرج به الإنسان من تأمله وتدبره، أو ما يخطر على عقله من معانٍ قد يكون لها دلالاتها الفلسفية أو المادية أو الصناعية أو السلوكية أو الحركية. والفكر الذى يأتى به الإنسان، قد يكون صائبًا أو خاطئًا، وقد يكون فى أمر واحد أو فى عدة أمور، وبذلك قد يتصل الفكر بالثقافة لدرجة، أنه قد يستوعبها تمامًا، فيكون هو الكل وتكون الثقافة هى الجزء، وقد لا يتصل بالثقافة ويتجه إلى العلم.

وعلى الرغم من قولنا أن الفكر قد يستوعب الثقافة، فإنه بسبب عدم وضوح مفهوم الثقافة، يكون من الأفضل أن نقول غزوًا ثقافيًا، وإن كانت فكرة سيطرة ثقافة خارجية علينا مرفوضة تمامًا، ولا نقول غزوًا فكريًا، لأن الفكر يتضمن العلم والتكنولوجيا ويفرزهما، والعلم لا وطن له، والتكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عنها.

وبالنسبة لقضية تأثر هويتنا بمحاولات غزوها داخليًا وخارجيًا، دعنا أولاً نستعرض وجهات نظر الثقاة فى هذا المجال، ثم نناقشها لعلنا نكون رأيًا نقيًا خالصًا من الشوائب فى هذه المسألة.

فى هذا الصدد، كتب (نجيب محفوظ) وجهة نظر عن «عودة للغزو الثقافى»، نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩١/٩/٥، ويثير الحديث السابق القضايا التالية:

* ينبغى إدراك العواقب الإيجابية والسلبية لقضية الغزو الثقافى على ضوء العصر وإمكاناته وطبيعة الحياة فيه.

* اختلفت وجهات النظر بالنسبة لموضوع الغزو الثقافى الخارجى، فهناك من يرى فتح النوافذ للثقافة المتفوقة حتى وإن كانت دخيلة، وهناك من يرفض

ذلك تمامًا ويتمسك بالثقافة والتراث القومى، وهناك من يرى المواءمة بين الثقافة المحلية والعالمية.

* فى ظل هذا العصر الذى يبشر بالتوحد والاختلاط، حتى أن العالم أصبح مجموعة من القرى المتلاحمة الأطراف، بحيث يستطيع سكانها الانتقال من مسكن لآخر بسهولة، ويستطيع سكانها أن يعرفوا أخبار بعضهم البعض، ينبغى خلق حضارة واحدة وثقافة واحدة، دون أن يلغى ذلك الذاتية والخصوصية لكل دولة بعينها.

* ينبغى أن يكون للتربية دورها وإسهاماتها بالنسبة لقضية الغزو الثقافى، عن طريق إكساب التلاميذ مهارة النقد الموضوعى والقدرة على الاختيار، وبذا يكونون قادرين على التصدى لكل جديد، دون تحامل أو تعصب من ناحية، ودون انبهار وتسليم من ناحية أخرى.

أيضًا، يكتب (أحمد عبد الوهاب) مقالاً موضوعه «عن الغزو الثقافى»، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٩١، حيث يتناول الغزو الثقافى من زاوية التعليم الدينى، فأوضح أن دعاة الغزو الثقافى قد وصل بهم الأمر إلى مرحلة التزوير الفاضح حين فرقوا بين النهضويين تفرقة دينية. ولقد أظهر المقال السابق النقاط التالية:

* ينبغى التأكد من أن المدارس الأجنبية لا تنحرف بالتلاميذ عن دين أبائهم، ولا تتخذهم موضوعًا للدعوة والتبشير.

* التعليم الدينى يسهم فى بناء الشخصية الوطنية، لذا ينبغى عدم إهماله أو التقصير فيه.

* إذا تباينت وجهات النظر بالنسبة لموضوع تعليم الدين أو عدم تعليمه فى المدارس، فينبغى أن يقوم هذا التباين على أساس فكرى لا على أساس المعتقدات الدينية لأصحاب وجهات النظر المختلفة بالنسبة لهذا الموضوع.

* ينبغى أن نفرق بين الفكر الدينى والفكر العلمانى، فأصحاب الفكر الدينى

يؤمنون بوجود الله؛ فيؤكدون أهمية تدريس الدين فى المدارس، بينما أصحاب الفكر العلمانى غالبًا ما يكونوا من الملحدين، الذين يؤكدون جعل التعليم مدنيًا ليتخلص من سلطان الدين عليه.

* إن الخلط بين المتضادات صار خاصية عند البعض، لدرجة أن بعض أصحاب فكرة مقاومة الغزو الثقافى، ربما يدعون ويباركون هذا الغزو، دون أن يدركوا ذلك.

أدوار الثقافة:

إذا قلنا إن ثقافة الإنسان هى أسلوب حياته من حيث التفاعل مع الآخرين والتلاقى معهم إيجابًا أو سلبًا، ومن حيث أسلوب تفكيره فى الموضوعات التى تهمه والمشكلات التى تعترض سبيله، ومن حيث سلوكه الشخصى فى الأمور التى تشغل باله فقط دون الآخرين، ومن حيث منهجه فى القضايا المحلية والعالمية على السواء وفى كل ما يدور من حوله.

إذا قلنا كل هذا، فنحن لا نبالغ مطلقًا، وإنما نقول فقط جزءًا من الحقيقة ونحجب بقية أجزائها، فكلمة «ثقافة» عريضة ومجالاتها متعددة، وتعد قضية فى حد ذاتها، لأننا لا يمكن أن نفصل بينها وبين الحياة السائدة فى المجتمع بوجهيها المادى والمعنوى. والحياة السائدة بجوانبها المادية والمعنوية. لا يمكن حصرها أو وضع حدود لها. فإذا كان الأمر كذلك، أفلا تكون كلمة «الثقافة» قضية يصعب البت فيها، من حيث المضامين والأدوار التى تلعبها؟ ولتأكيد المعنى السابق، نقول:

دعنا نتصور ازدهارًا ثقافيًا حميدًا فى مجتمع من المجتمعات بحيث يقبل أفراده على الاغتراف من مناهل الثقافة السائدة، ولنتساءل: ما المردودات الظاهرة والباطنة لهذا الانتشار الثقافى؟ ألن يرتفع الذوق العام فى هذا المجتمع، ولاسيما من ناحية السلوك؟ ألا تتسم الآداب والمعاملات الفردية بالبساطة وبالروح الإنسانية السهلة غير المتوترة؟ ألا ينخفض معدل الجريمة وينحسر طوفان

التسيب والرشوة والفساد؟ ألا ترتفع أعلام الحرية وتنتشر الديمقراطية؟ ألا يزيد الولاء للمجتمع؟ ألا يقل القلق والسخط الاجتماعى وسائر أنواع اللامبالاة والاغتراب والأنانية الفردية؟ ألا تختفى فكرة ركوب الموجة تحقيقًا لأهداف خاصة على حساب الآخرين؟ ألا يكثر العمل ويقل الكلام؟ ألا يزيد الفعل وتنعدم العبارات الجوفاء والشعارات الطنانة؟ ألا تقل المؤامرات التحتية ويظهر الحق واضحًا جليًا؟ ألا يأخذ كل ذى حق حقه بسبب إنحسار موجة المجاملات والمحسوبيات؟ ألن تكون نظرتنا للأمور عاقلة وموضوعية. بحيث يكون الجزاء عادلا نزيهًا ومن ججنس العمل؟

وباختصار، ألن يسود الحب بين الأفراد، وتقل الكراهية، وتحترم إنسانية الإنسان؟

إذا تحقق كل ما تقدم، فيرجع الفضل فى ذلك إلى تلك الثقافة، التى سادت فى هذا المجتمع، وشدته بخيوط غير مرئية إلى الحق والعدل والجمال. وفى هذه الحالة، سوف تأخذ الثقافة طريقها إلى عقول وقلوب أفراد هذا المجتمع دون قهر أو إجبار، ودون إلزام قانونى.

إن تيارات الثقافة الجادة المشبعة بالحرية والعقلانية لهى قادرة على معالجة التوترات التى تحدث فى المجتمع، وتستطيع أيضًا مقابلة التيارات الفكرية والعقائدية المتباينة أو المتضادة بحكمة وروية. وليس فيما تقدم أية غرابة، إذ يؤلف المثقفون العقل المدبر والضمير الحى اللذين يقفان بيقظة وصلابة لضمان استمرارية الحياة وترسيخ الاستقرار والأمن الاجتماعى، وإعلاء القيم والمثل الأخلاقية، لضمان الصحة الاجتماعية والنفسية لكل من الفرد والمجتمع.

أيضًا، من مظاهر الضبط الاجتماعى الذى تتحمل مسئوليته الثقافة الواعدة الطاهرة، التأكيد على القيم الأصيلة، وخلق الوعى الفردى والعام، وإزالة الغشاوة عن الضمائر التى تتحكم فى إرادة الفرد، وإظهار أهمية وقيمة النقد المسئول الواعى.

وإذا كنا قد تكلمنا فى الحديث السابق عن الدور المهم والخطير للثقافة بالنسبة لعملية الضبط الاجتماعى، فإن لها دوراً آخر لا يقل أهمية وخطورة عن الدور السابق، وهو: «إعادة صياغة العالم الجديد». فالعالم يتغير، ولا يبقى على حاله. ولعل ما حدث ويحدث فى الكتلة الشرقية خير دليل على ذلك، ولعل نوع العلاقات بين الدول الغربية ذاتها يؤكد تلك الحقيقة.

ولمقابلة حقيقة «**العالم يتغير**»، ينبغى أن يتفق المثقفون على المفاهيم الرئيسة للسلام والحرية والديمقراطية. بمعنى، أنه يجب عليهم أن يتحدوا ليكونوا جبهة قوية تشارك فى صياغة حياة الشعوب، وفى صنع القرار السياسى، وفى إرساء معانى الحرية والسلام والديمقراطية، وأن يفعلوا كل شىء للعمل على إقتراب الشعوب من السعادة، وأن يصبح شعارهم فى المرحلة القادمة «**نكون أو لا نكون**». لذا، يجب على المثقفين على اختلاف رؤاهم وتوجهاتهم، أن يبدأوا حواراً ينتج عنه خلق جبهة قوية، تحقق الاتفاق على ثوابت وأولويات بعينها، على أساسها يضعون ملامح جديدة لعالم جديد متغير، يشارك فيه المثقف مشاركة فعالة فى صياغة شكل الحياة وفى صنع القرار السياسى.

ويجرنا الحديث السابق الخاص بإعادة صياغة العالم الجديد إلى الحديث عن الجوانب غير «الحسابية» للديمقراطية، والتى تضفى عليها طابعًا نوعيًا «كيفيًا» له علاقة مباشرة بالثقافة. إن هذه الجوانب تصون حقوق الأقليات، وتحفظ حقوق الأطراف الأضعف على الساحة الدولية.

إن الارتباط الوثيق بين قضية الديمقراطية وقضية الثقافة، يعود إلى أن الاعتراف بالكيان المستقل للأقليات، وبالشخصية المتميزة للأطراف الأضعف فى مختلف المجالات، سواء كان ذلك لأسباب عرقية أم دينية أم حضارية أم غيرها، يقع فى قلب قضايا الثقافة.

ولكن الدول النامية، ربما تجد صعوبة فى إدراك ذلك الارتباط بين قضية الديمقراطية وقضية الثقافة، والذى من خلاله يتم حفظ حقوق الإنسان، وذلك

يفجر قضية إشكاليات لحاق المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات المتقدمة.

وبمعنى آخر، قد تتوفر للدول النامية الفرص المناسبة كى تلحق بالدول المتقدمة، إلا أن هذه الفرص قد تكون غير ناضجة، وغير واعية، بسبب عدم وجود الوقت الكافى أمام هذه الفرص كى تنمو، وتدرك ما يحدث حولها.

إن التغيير السريع والمتلاحق فى شتى المجالات قد يفرز خيراً على طول الخط للدول المتقدمة. وفى المقابل، فإن هذا التغيير قد يقف عقبة كؤود أمام محاولات الدول النامية كى تلحق بالدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، فإن إرساء أسس مجتمعية للديمقراطية لا يتحقق بتوصية من الخارج، ولا يمكن استيراده كأى سلعة من السلع، بل هو أمر ينبغى أن ينبثق من المجتمع ذاته، وينمو فى ظل وعى أفراده وثقتهم. إن إرساء أسس مجتمعية للديمقراطية كقيمة، ينبغى أن تسود بين أفراد المجتمع، لهو أمر ينبغى أن يتعلمه المجتمع بخبرته الذاتية، وذلك يتطلب وقتًا كافيًا لضمان نجاح هذه التجربة وترسيخها.

ولكن، إذا سعت الدول النامية إلى تحقيق ما تقدم معتمدة فى ذلك على الدول المتقدمة، كمرجع لها، فعليها فى هذه الحالة أن تأخذ بالقيم الثقافية والحضارية للدول المتقدمة ،رغم أنها سعت جاهدة يومًا ما بكل طاقاتها المادية والبشرية للتحرر من تلك القيم. وبذا، تكون فكرة تطور الدول النامية، ومحاولتها اللحاق بالدول المتقدمة رهينة للعوامل الخارجية، التى قد تسعى هى بنفسها إلى الأخذ بها، أو قد تكون مفروضة عليها أو ملزمة لها من جهات خارجية. وهنا، قد تصطدم الدول النامية بمعضلة المواءمة بين متطلبات الخضوع لإيقاع مرتفع فى عملية التطور تقرره عوامل خارجية، وقدرات المجتمع ذاته على استيعاب العملية والتمكن منها.

أيضًا، فإن المجتمعات النامية التى تعانى من مشكلات البيئة والتلوث، ومن عدم التكافؤ الاقتصادى وزيادة الفجوة عمقًا بينها وبين المجتمعات المتقدمة، لن تستطيع أن تحقق اللحاق فى ظل ظروفها البيئية الصعبة، وفى ظل أوجه النقص فى البعد الاقتصادى عندها، ما لم يكن البعد الثقافى فى هذه المجتمعات هو الكفيل بتعويض النقائص آنفة الذكر.

واجهت الدول النامية عديدًا من الصعوبات والمشكلات والضغوط خلال تاريخها البعيد والقريب على السواء، فانهارت بعض هذه الدول تمامًا وخضعت للهيمنة والسيطرة الخارجية. وتحاول بعض الدول الأخرى جاهدة ألا تقع فى منعطف خطير يحرمها من هويتها واستقلالها، أو يجعلها قاب قوسين أو أدنى من التبعية للدول المتقدمة. لذا تمر الدول النامية الآن بمرحلة خطيرة من مراحل تطورها. وخطورة هذه المرحلة تعود إلى أن هذه الدول بعد أن كانت محملة بتراث ثقيل من قرون القهر وسنوات الخوف، عليها الآن أن تعيد حساباتها فى ظل ظروف مرحلة التحول السلمى إلى الديمقراطية التى يشهدها العالم الآن. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مرحلة التحول السلمى إلى الديمقراطية هى تعبير سياسى عن قيمة الحرية، أدركنا الفرصة الذهبية التى يجب أن تستغلها الدول النامية بكفاءة كبيرة كى تعبر عن هويتها وتؤكد استقلاليتها.

إذا كان ذلك ما يجب أن تفعله الدول النامية بعامة، فإن المستقرئ للأحداث يجد أن مصر، وهى دولة نامية، استطاعت أن تستغل الفرصة بدرجة عظيمة الشأن. فمصر الآن تؤكد أن حرية الفرد هى أساس وجوده وقيمته فى الحياة. فكل إنسان يستطيع أن يعبر عن كل ما يجيش فى صدره دون انفعال، وأن يدلى بآرائه كاملة بسهولة ويسر دون خوف أو رهبة. ولعل التقدير العظيم لمصر من المحافل الدولية، متمثلا فى حصول (نجيب محفوظ) على جائزة نوبل، وتبوأ (عصمت عبد المجيد) منصب أمين عام جامعة الدول العربية، وإعتلاء (بطرس غالى) لمركز سكرتير عام الأمم المتحدة، يعود بالدرجة الأولى إلى إيمان القادة على المستويين التشريعى والتنفيذى بأن احترام حرية الآخرين هو المنهج الذى يجب إتباعه والعمل به، سواء أكان ذلك بين الدول بعضهم البعض، أم بين أفراد المجتمع الواحد.

والسؤال: لماذا يجب أن تكون الحرية هى أسلوب الحياة المتداول، والعملة السائدة بين الدول والأفراد على السواء ؟

لا نغالى إذا قلنا إن الحرية هى جوهر وفن كل إبداع ثقافى، وهى الدافع الحقيقى والهدف النهائى لمثل هذا الإبداع، سواء أكان هذا الإبداع فنيًا أم علميًا أم فكريًا. وما دام الأمر كذلك، ينبغى أن يكون المثقفون أصحاب الدعوة الحقيقية للحرية والمبشرين بها، وأن يكونوا من المقاتلين الشرسين الأشداء عنها، وأن يكونوا هم أنفسهم أحراراً فكريًا وعقائديًا.

والسؤال: ماذا فعل المثقفون فى مصر بما حصلوا عليه من الحرية؟

نستطيع أن نقول إنه رغم وفرة «الإبداع» الثقافى المصرى الذى يعكس القدر الهائل من الحرية التى ينعم بها المثقفون فى مصر، فإننا لا نشعر بتأثير هذا الإبداع فى حياتنا، ولا بتفاعله مع نسيج حياتنا. بمعنى، رغم أن الإنتاج الإبداعى الهائل والمتنوع للمثقفين، فإن مردودات هذا الإنتاج ليس لها تأثير يذكر فى سلوكنا وتصرفاتنا وتوجهاتنا. لذا، لا نشعر بقيمة النظام كسلوك حضارى، ولا نحس الأشياء بشكل أكثر رفاهية، ولا ندرك القضايا بشكل أكثر عمقًا وشمولا، ولا نستطيع أن نربط بين الأمور بعضها البعض، أو نتمسك بالجوانب الحياتية الملزمة والراقية.

وباختصار، على المستوى الفردى أو الجماعى، لا نشعر بأننا نتطور إلى الأفضل فى ممارسة الحياة، ولا نشعر بأننا نتقدم فى الأمور ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالإحساس والإدراك والتصرف، إن إبداعنا لم ينعكس على سلوكنا، كما أن حريتنا التى ننعم بها حاليًا وقفت عاجزة بالنسبة لتخليصنا من أدران وأثقال قرون القهر، ومن براثن سنوات الخوف.

ولكن: ما سبب عجزنا كمثقفين عن التأثير فى المجتمع المصرى؟

إن إجابة السؤال السابق لها جانبان متلازمان، **أولهما** يعود إلينا كأشخاص مثقفين، حيث فقدنا القدرة على المواجهة والتصدى، وفقدنا عديداً من مقوماتنا الشخصية، «ربما لأننا لسنا مثقفين (أشداء)... ولا نتصرف كما ينبغى أن يتصرف المثقفون، عشاق الحرية وصناعها بالإبداع. وإنما نتصرف كأننا لا نؤمن بجدوى

المعرفة فى تحقيق الحرية، ولا بقيمة النظام فى إنتاج العلم، ولا بأهمية المنهج العلمى فى تحديد الحقيقى من الزائف وتمييز المصلحة الفردية من صالح الجماعة، وفرز المؤقت من الدائم والزبد مما ينفع الناس ويبقى فى الأرض. ربما لأننا كمثقفين ومبدعين، نتصرف كما يتصرف الباعة الجوالون فى أسواق بلا قانون، أو «الإسطوات» الحرفيون، حيث يزعم كل «أسطى» أنه الوحيد الذى يعرف والذى يقدر والذى يحتكر «سر المهنة»... نجمع بين سلوكيات الباعة الجائلين والأسطوات الحرفيين وبين دهاء الحواة ومكر الكهان السحرة، الذين يرون أن «للعلم أسراره». فإذا شاعت المعرفة ضاع منهم مصدر القوة... ومصدر الرزق معًا؟.

نحن نلوم «الواقع» كثيراً لأنه لا يستجيب لإبداعنا، مع أننا أول من يعرف أن الإبداع، جوهر الحرية، هو ما يفترض فيه أن يغير الواقع. والواقع، يريد أن يتغير ويتطلع إلى المبدعين، من أبنائه أن يكونوا طليعته، وهو يعرف أنهم كثيرون، وإن إبداعاتهم لا حصر لها. ولكنها فقط تحتاج أن تنتظم، وتتجمع فى جهود مثقفة واعية بمجالها، وبما تهدف إليه، ومدركة لطبيعة اللحظة واتجاه المستقبل.

«جريدة الأهرام فى ١٨/ ١٠/ ١٩٩١»

أما الجانب **الثانى**، فيعود إلى إنتاجنا الثقافى الضحل غير المؤثر. فمثلا، «ونحن هنا، وعلى سبيل التبسيط، والواقعية العملية لا نشير إلى المشاكل (الفكرية) أساسًا، وإنما نشير إلى المشاكل العملية، من نوع: التزايد الهائل لاعداد المتعلمين الذين لا يجدون عملا مع أن (التعليم) كان فى المشروع التنويرى - وما يزال - أحد الأبواب الرئيسية المؤدية إلى النمو الاجتماعى الإنسانى الشامل وإلى الاستقلال الوطنى، وإلى الرخاء... أو نشير إلى مشاكل من نوع انحسار جماهيرية الإنتاج الفنى والأدبى الرفيع، وانهيار هذه الجماهيرية فى فئات اجتماعية و (ثقافية) بعينها، مع الانتشار المروع لأنواع (هابطة) من المنتجات الفنية

والأدبية وذيوعها فى أوساط فئات الغالبية «السكانية» فى مجتمعنا، أو مشاكل انحسار تأثير مدرسة التجديد الفقهى بالاجتهاد فى ضوء متطلبات العصر، مع الانتشار المروع لأنواع مختلفة من «الفقه» الجاهل أو «البدوى» ومن الفتاوى المتطرفة أو الشكلية.. إلى آخر هذه المشاكل التى نواجهها جميعًا كل يوم.

ومن ذلك فلابد من طرح هذه المشاكل نفسها، ومناقشتها على المستوى الفكرى، بحثًا عن قانون عام يفسر ظهورها، ثم يفسر تفاقمها. ولا نزعم أننا أول من يفعل ذلك، ولا نزعم أننا وحدنا الآن الذى يفعله، ولكننا نعتقد أن هذا الطرح الفكرى لتلك الأشكالية، يقتضى فى البداية، أن نتبين خريطة تكوين ثقافتنا المعاصرة: فالتصور المباشر والتوضيح الموضوعى لهذه الخريطة لن يساوى فحسب «نصف الحل» المطلوب لأشكاليتنا الفكرية الأساسية، وإنما سيساوى أيضًا، استكشاف نوع واتجاه التفاعلات الجارية ـ والتى جرت ـ بين عناصر تكوين تلك الخريطة لثقافتنا المعاصرة، وهو الاستكشاف الذى نعتقد أنه قد يساوى بدء «النصف الثانى» من الحل!».

«جريدة الأهرام فى ١٥/ ١١/ ١٩٩١»

علاقة الثقافة بالتربية:

بادئ ذى بدء بالنسبة لهذا الموضوع، نقول إن هناك زلزلة قد أصابت التعليم فى مصر لأسباب عديدة، لعل أهمها أعداد التلاميذ والطلاب الرهيبة فى التعليم العام وفى التعليم الجامعى، وفتور الحماس للعمل التدريسى فى التعليم العام وفى الجامعة. ونتيجة لذلك، تضاءل إلى حد العدم تقريبًا دور المدرسة، كما انكمش إلى حد الجفاف دور الجامعة، فى إكساب التلاميذ والطلاب بعض جوانب الثقافة العامة. وكيف يتحقق ذلك إذا كانت شتى ألوان النشاط الثقافى فى مدارسنا وجامعاتنا لا وجود لها وجودًا فعليا؟ فالنشاط الترفيهى والاجتماعى، وممارسة الألعاب الرياضية لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمناهج الدراسة، ولا تصب فيها صبًا مباشرًا. أيضًا، المكتبات فقيرة جدًا من حيث العدد، ومن حيث الكتب والمراجع

الحديثة التى يجب أن تتوفر فيها، ومن حيث وجود الكوادر الفنية المتخصصة.

وباختصار، فإن أحوال التعليم فى مصر مترديه، وذلك ينعكس بصورة مباشرة على المستوى الثقافى للتلاميذ فى التعليم العام، وللطلاب فى التعليم الجامعى. ولعل أصدق تعبير عن حال تعليمنا، وكيفية مواجهة تخلفه، هو ما يقوله (أحمد فتحى سرور)[٧]:

لابد أن تفيق الدول النامية وأن تنفض عن نفسها غبار التخلف، لكى تعدل نظامها التعليمى من أجل أن تلحق بالدول الكبرى المنتجة للعلم والتكنولوجيا.. ونحن نريد من التعليم فى أى فرع من الفروع ألا يعلم الطالب العلم فقط، وإنما يعلمه أيضًا الملكة العلمية بنظرة مستقبلية واعية، تمكنه من متابعة العلم فى ظل المتغيرات العلمية المتطورة.. وإذا كنا نعيش اليوم فى عصر الكمبيوتر ونعلم أبناءنا الكمبيوتر كوسيلة تعليمية فإننا نطورهم.. ولكن أولادنا الذين نعلمهم الكمبيوتر اليوم قد يجدون أن الكمبيوتر أصبح متخلفًا بعد سنوات. من هنا يجب ألا نعلمهم كأنهم آلات صماء، وإنما يجب أن نزودهم بالقدرة على تطوير الملكة العلمية.

لقد أظهر الحديث السابق أن حال تعليمنا سيئ للغاية فى جوانب عديدة، وأنه لا يكسب المتعلمين الجوانب الثقافية المأمولة.

والسؤال: الذى يفرض نفسه علينا. هو:

إذا كان التعليم قد فشل فى إكساب المتعلمين الجوانب الثقافية المحلية والعالمية، فماذا فعلت وزارة الثقافة لدرء الخطر الذى قد يترتب على هذا الفشل؟

إن إجابة السؤال السابق تظهر كاملة واضحة فى حديث (**مرسى سعد الدين**)، الذى يقول[٨]:

وهنا تحضرنى التجربة التى مررت بها حين كلفت من جانب المجلس العربى للطفولة بالاشراف على مجلة للطفل العربى «المختار للصغار»، وكما يبين عنوانها

كان الجزء الأكبر منها مختارات من مجلات الأطفال التى تصدر فى الدول العربية المختلفة فماذا وجدت؟

وجدت أنه لا يوجد مفهوم للطفل العربى، وإنما مفاهيم للأطفال العرب كل حسب بلده. طفل يغرس فيه حب القتال، وطفل آخر يعطى جرعات متخمة عن الدين، وطفل يحرم من أجمل القصص لأنها تحتوى على تماثيل والتماثيل محرمة فى الإسلام، وبرغم هذا التفاوت الكبير فإن جميع مجالات الأطفال تتحد فى شئ واحد وهو تأليه الحاكم، الزعيم والقائد والملهم إلى آخر ذلك من صفات الألوهية التى يتميز بها حكام العرب.

وبحثت فى المجلات عن شعور الانتماء للوطن، سواء الوطن التقدمى أو العربى فلم أجده. إنما هو انتماء للحاكم، ملكًا كان أو أميرًا أو ديكتاتورًا أو رئيسًا. وهناك شيء آخر اتحد فيه الجميع، وهى القضية الفلسطينية، التى أصبحت وحدها عنصر الوحدة العربية والنواة التى يحيط بها العرب.

تأسيسًا على الحديث السابق، نستطيع أن نقول إن التعليم والثقافة بوضعهما الحالى لا يؤكدان الديمقراطية وحرية التعبير وقداسة الفكر وغيرها من الأمور التى قامت بسببها ثورات، وعن طريقها تمت تغيرات جوهرية. ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تهتك العلاقة بين التربية والثقافة. حقيقة، إن الخيوط التى تربط بين التربية والثقافة ضعيفة وبالية، ولا نغالى إذا قلنا إنه لا توجد جسور أو همزات وصل بينهما تقريبًا.

والسؤال: إذا كانت العلاقة القائمة حاليًا بين التربية والثقافة ضعيفة، فما حدود العلاقة التى يجب أن تكون بينهما؟

يقدم الحديث الشامل التالى إجابة السؤال السابق:

فى مستهل الحديث، ينبغى أن نشير إلى أن جل اهتمامنا يوجه لدراسة العلاقة بين التربية وثقافة الفرد، ولن نتعرض لدراسة العلاقة بين التربية وثقافة المجتمع، لذا فإننا نعرض المقصود بالثقافة الفردية، والمقصود بالتربية، ثم نحاول الربط بينهما.

تعنى **الثقافة الفردية**: كل خبرة الشخص فى الماضي، كل ما تبقى وظل عالقًا فى ذاكرته عن أشياء صالحة للاستعمال. «هذا هو أحد المكونات الأساسية للصورة التى فى ذهننا عن العالم فى لحظة معينة، مقترنًا بمداركنا المباشرة فى مجال شعورنا، لتحديد سلوكنا اللاحق. الثقافة هى التراث المتراكم من كل ما استوعبناه، وفهمناه، وامتصصناه فى ماضينا. وأصبح عاملا مؤثرًا فى حاضرنا، يتنازع أو يتحد مع إدراكنا الحاضر للعالم الخارجى.

من كل هذه العمليات التى تدمج الماضى فى الحاضر يتعين بنوع خاص إبراز ما يعرف باسم التربية».

ولكن: ما المقصود بالتربية؟

التربية عملية ابتكرها بعض الناس للتأثير على غيرهم من الناس، وبخاصة حين يكون هؤلاء الغير صغارًا يسهل التأثير عليهم، للخير أو للشر. لذا، تسعى التربية الصالحة إلى إكساب الفرد المهارات التى يحتاج إليها فى حياته، كما تتضمن التربية التأثيرات التى من خلالها يمتص الفرد القيم التى يقرها المجتمع.

أما عن التربية داخل المدرسة، فهى تهتم بتعريف الطلاب قواعد وأساسات العلم بمختلف فروعه. كما تهتم ببث القيم الأخلاقية التى تتضمنها المناهج المدرسية، ونبتها فى نفوس الطلاب.

والآن: ما علاقة الثقافة بالتربية؟

باختصار، الثقافة هى الراسب المتخلف فى عقولنا، والتربية هى العملية التى يتولاها الأفراد أو المجتمع لتحديد هذا الراسب. ويوحى التعريف السابق بوجود عدة أنماط من التربية تبعًا لطبيعة العمليات، التى تؤدى إلى الترسيب، الذى هو فى الوقت نفسه أداة عقلية، وشكل من أشكال التحجر العقلى. وكمثال، يمكن التمييز بين التربية الحركية النفسية (مسك القلم ـ قيادة السيارة ـ الكتابة على الآلة الكاتبة ـ . . .) وبين التربية المعتمدة على العقل بدرجة كبيرة (معرفة الحروف والأرقام والكلمات والصيغ ـ الرموز والشفرات ـ التكيف مع الأوضاع ـ استحضار صور الماضى فى الذهن . . .).

وسوف نفرق فيما يلى بين نمطين من التربية، من ناحية اكتساب «الثقافة» مهما كان نوعها:(٩)

أولا: التربية المركزية:

وهى التربية فى أضيق مفهوم لها، أى التربية التى تقوم على نظام التركيز فى الزمان والمكان، وتقدم فى المدرسة أو الجامعة التى كانت فى جوهرها تجميع للمخلوقات البشرية فى مكان وزمان لغرض معين. وفى ظل هذا النمط من التربية، يستخدم شكل من التعليم يرتب منهاجيًا بنوع ما على أساس هذا التجسيد الفردى لوسائل الإعلام الجماهيرية. وبعبارة أبسط، يكون المعلم منبع المعرفة العلمية والعملية والبدنية، فينشر معارفه على عدد من الأفراد الذين يتلقونها أو يكونون على استعداد لتلقيها. والهدف من ذلك، هو تخزين معلومات معينة فى عقول هؤلاء الأفراد المستقبلين، يحشدون، فى وقت معين، ويجمعون فى نمط تجمع خاصة، أى فى حجرة أو قاعة الدراسة لفترة محددة. وتتحدد العملية التربوية فى هذه الحالة بعوامل مادية، وإمكانات التغذية المرتجعة، كبيرة كانت أو صغيرة، وقواعد ربط التكاليف بالفاعلية للحصول على أحسن النتائج. ويقوم هذا النمط من التربية على قواعد رئيسة، أهمها ما يلى:

* مبادئ تقسيم العمل (مفهوم المعلم المتخصص).
* أقصى حد لقابلية تلقى المعرفة (باستغلال فترة الطفولة أو المراهقة)
* التوفيق بين التكلفة والفاعلية (بقسمة تكاليف تشغيل المعلم على عدد المتلقين، الذين يستطيع الاتصال بهم فى ظروف ملائمة بدرجة كافية).

وجدير بالذكر، أن هذا النمط الذى يقوم على أساس الحشد فى الزمان والمكان، كان ولا يزال قيدًا على حياة التلاميذ، جعل بعضهم يجد متعة فى الهروب من المدرسة. كما أدى إلى شكوى الآباء ذوى الدخل القليل، الذين يعتبرون أن هذا العمل يمحو من وحدة الإنتاج فترات متنوعة، وعددًا من أفراد الجماعة.

وقديمًا، لم يكن هذا القيد محسوسًا بدرجة كبيرة، إذ لم يكن البرنامج الزمنى

معروفًا، كما أن الزمان والمكان كانا يبدوان كموارد بلا حدود، وذلك بسبب عدم تأثير تدفق الحياة بهما. وعليه، فإن ضياع وقت العمل الجاد الذى يترتب على شغل الوقت فى التدريب أو التعليم فى المدرسة أو الجامعة، كان يبدوا أمرًا ثانويًا بالنسبة لقطاعات عريضة من الناس، فيما عدا الطبقات الفقيرة. ولقد اختلف الحال الآن، وانقلبت الأمور رأسًا على عقب، وأصبح لكل ثانية قيمتها الحيوية فى زمننا المعاصر. ولقد ترتب على تقدير أهمية الوقت ظهور النمط التالى من التربية الذى لا يعترف بالحشد فى الزمان والمكان.

ثانيًا: التربية الذاتية:

وهى التربية فى مفهومها العريض جدًا الذى لم يتكشف منه للآن إلا أقل القليل، مفهوم التربية الذاتية، أى التعلم واكتساب المعارف والقيم والقدرة على الاستجابة، وهى تربية لا ترتبط نظريا بنقطة معينة فى الزمان والمكان. فالفرد يعيش حياته، ويحتك بالآخرين، يؤثر فيهم ويتأثر بهم، ويمارس تجارب، قد تكون تافهة عديمة النفع والجدوى، وقد تكون حية تترك وراءها رواسب، يتوقف ثراؤها على عدد المرات التى تكررت فيها التجربة فى مختلف الظروف، وعدد المرات التى شوهدت فيها النماذج نفسها أمام خلفيات منوعة، وتنطبع الأشياء كلها فى الذاكرة كمجموعة كليات بتكوينات متفاوتة فى الحجم، وثقافة منوعة، وتمثل بذلك عملية تربوية بالمعنى العريض للتربية. وبهذا المعنى، ترادف التربية الحياة، ويكون التعلم الذاتى مظهرًا من مظاهر الحياة.

ولكن عقولنا التى نشأت وترعرعت فى ظل التربية الكلاسيكية التقليدية، قد تجد مشقة كبيرة فى إقرار عملية ترسيب المعلومات عن طريق تيار الحياة المسمى «بالتربية الذاتية، التى هى بمثابة أسلوب من الأساليب التربوية النوعية، التى استرعت انتباهنا أخيرًا، والتى ظهرت نتيجة الانتقادات التى وجهت إلى المفاهيم التقليدية للتعليم المدرسى. وتشكل عمليات التربية الذاتية نوعًا من الاهتمام المركب خلال مشاغل الحياة، والتى يمكن نظريًا أن تحدث فى أى وقت وأى موقف، ويكون لها تأثيرها على مسار الفرد فى حياته، مع الآثار التى تطبعها الدوافع التى تحدث للفرد طوال مسار حياته. ولكن المسألة ليست بهذه البساطة.

لذا يجب معالجتها بأسلوب علمى بوساطة تحليلات إحصائية لجميع المؤثرات (البرامج التلفازية والإذاعية، والأخبار الصحفية، . . .)، التى تقع على الفرد طول مساره فى الحياة، مع تصنيف مضمون هذه التحليلات.

وجدير بالذكر أن التربية الذاتية تتأثر بكثافة هذه المؤثرات وتكرارها، بحيث ينتج من ذلك نموذج مقصود فى الذاكرة يفصل بين الذكريات العابرة، وبين الاستذكار العمدى أو المفروض جبراً. وبذا يمكننا القول بأن الفرد يرسم مساراً يتخلل متاهة واسعة - فى دنيا الزمان والمكان - ينهمر عليها فى مواقع محددة سيل من المؤثرات والانطباعات والرسائل مختلفة الكثافة. فالتربية الذاتية، هى النتيجة الخالصة لمختلف الأطوار التى تطرأ على تكويننا العقلى، حين تصدمها المؤثرات المنبثقة من مصادر شتى.

والآن: هل تؤدى الملاحظة آنفة الذكر إلى تضييق مدلول التربية الذاتية بعض الشىء؟.

إن الإجابة المنطقية عن السؤال السابق هى «نعم»، وذلك لأنه لا يكفى أن تشكل تجربة الحياة كلها عنصراً من عناصر جهازنا العقلى، إنما بجانب ذلك، يلزم أن تكون التجربة قوية، كثيفة، متكررة، وبذا تكون التربية الذاتية شيئاً جديداً غير ذلك الذى ألفناه من قبل، وليست مجرد تسمية أو لفظة جديدة. وعلى العكس من ذلك، إذا سيطر المجتمع الإنسانى المتطور علمياً وتكنولوجياً على تدفق هذه المؤثرات، بهدف تعديلها وتطويرها (وذلك عن طريق اكتشافها وتحديد مواقعها على مسار حياة الفرد، وتحليل ترددها ومعدل تكرارها، والعمل على زيادة كثافتها بطريقة صناعية عند مواقع معينة على طول المسار، أو ربما أكثر من ذلك بوضع برنامج لهذه المؤثرات)، فإن فكرة التربية الحديثة لا تتضمن مجرد الرواسب المتخلفة عن التجربة فقط، وإنما تصير تصميماً لعملية تطبع بصماتها على عقل الفرد، بصمات تتناسب مع مجال معين من المضمون التربوى تثبت صلاحيته، وذلك إلى جانب أنها لا تفرض قيوداً فى الزمان والمكان. وبذا، تكون التربية الحديثة عملية تربوية أساسية جديدة، ينبغى أخذها فى الاعتبار عند التخطيط للعملية التربوية.

المراجع مرتبة كما جاءت بالفصل

(١) توماس أورهيامبو، «العلم كجزء من الثقافة الأمريقية»، ترجمة سعد زهران، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد ٤٦، السنة الثامنة، مايو ١٩٨٩، ص ص ٩-١٠.

(٢) إيليا بريكوجين، «العلم والحضارة والديمقراطية: القيم، النظم، البنى والأواصر»، ترجمة سعيد محمد أبو سعدة، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد ٤٤، السنة الثامنة، يناير ١٩٨٩، ص ٩.

(٣) **المرجع نفسه**، ص ٩.

(٤) رايموند وليامز، **الثقافة والمجتمع** (١٧٨٠-١٩٥٠)، ترجمة وجيه سمعان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ص ١٠-١١.

(٥) إبراهام مول، «وسائل الاتصال والوسائل التربوية»، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، **مجلة مستقبل التربية (اليونسكو)**، العدد الثانى، ١٩٧٥، ص ص ٢٥-٣٥.

(٦) فديريكومايور، «العقد العالمى للتنمية الثقافية»، **مجلة رسالة اليونسكو**، العدد ٣٣٠، نوفمبر ١٩٨٨، ص ص ٥-٦.

(٧) أحمد فتحى سرور، «التعليم المصرى... وهويتنا الثقافية»، **جريدة الأهرام** فى ٦/٣/١٩٨٧.

(٨) مرسى سعد الدين، «على هامش مؤتمر وزراء الثقافة»، **جريدة الأهرام** فى ٤/٦/١٩٩١.

(٩) إبراهام مول، **مرجع سابق**، ص ص ٢٥-٣٥.